

Distr.: General
17 December 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

سورينام

* يُعمَّم المرفق دون تحرير رسمي وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

- 1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته التاسعة والثلاثين في الفترة من 1 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأجري الاستعراض المتعلق بسورينام في الجلسة الثانية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وترأس وفد سورينام وزير العدل والشرطة، كينيث أموكسي. واعتمد الفريق العامل التقرير المتعلق بسورينام في جلسته الثانية عشرة المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- 2- في 12 كانون الثاني/يناير 2021، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتسيير استعراض الحالة في سورينام: جزر الباهاما وجمهورية كوريا والصومال.
- 3- وعملاً بالفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قراره 21/16، صدرت الوثائق التالية لأغراض استعراض الحالة في سورينام:
 - (أ) تقرير وطني/عرض كتابي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)⁽¹⁾؛
 - (ب) تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وفقاً للفقرة 15(ب)⁽²⁾؛
 - (ج) موجز أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج)⁽³⁾.
- 4- وأحيلت إلى سورينام عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة أسئلة أعدتها سلفاً ألمانيا وأوروغواي وبلجيكا وبنما وسلوفينيا وليختنشتاين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة في الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً- موجز مداوات عملية الاستعراض

ألف- عرض مقدم من الدولة موضوع الاستعراض

- 5- كرر وفد سورينام تأكيد التزام الحكومة المستمر بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سورينام. وقال إنها لا تزال ملتزمة أيضاً بتعزيز الديمقراطية والحكومة الجيدة وتعزيز سيادة القانون بوصفها إطاراً أساسياً للازدهار الاقتصادي والسلام المستدام والتعاون الدولي.
- 6- واعترفت سورينام بما قدمه نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، من مساهمة قيمة فيما يخص احترام حقوق الإنسان وحمايتها.
- 7- وواصلت سورينام تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال عدة أنشطة لبناء القدرات بهدف تحسين التنفيذ والإبلاغ بموجب عدة معاهدات.
- 8- وأعد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل لسورينام بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

(1) .A/HRC/WG.6/39/SUR/1

(2) .A/HRC/WG.6/39/SUR/2

(3) .A/HRC/WG.6/39/SUR/3

- 9- وخلال السنوات الخمس الماضية، صدقت سورينام على عدة صكوك لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)، وبشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)، وبشأن الحد الأدنى للسن، 1973 (رقم 138).
- 10- وأعدَّ صكا الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لتقديمهما كل إلى الجهة الوديعية المعنية به. وسيُقدَّم الطلب الرسمي قريباً.
- 11- وفيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، أودعت سورينام صك التصديق ذا الصلة في أيار/مايو 2012، ولكنها لم تودع بعد الإعلان الذي يحدد السن الأدنى الذي ستسمح فيه بالتجنيد الطوعي في قواتها المسلحة الوطنية ووصفاً للضمانات التي اعتمدها لضمان أن هذا التجنيد ليس إجبارياً ولا قسرياً. وسيجرى قريباً تقديم الإعلان رسمياً إلى الوديع.
- 12- وألغت سورينام عقوبة الإعدام في قانون العقوبات العسكري في آب/أغسطس 2021، بعد إلغائها في قانون العقوبات في عام 2015. وسمح ذلك لسورينام باتخاذ خطوات إضافية نحو التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.
- 13- ويقوم فريق عامل بصياغة قانون سيسمح للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالعمل وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وستجري استشارة المجتمع المدني في هذا الصدد، ومن المتوقع تنظيم حملات توعية عامة.
- 14- وأنشأت سورينام فريقين عاملين لمعالجة المشاكل المتعلقة بمراكز الاحتجاز، بما في ذلك الاكتظاظ والسلامة، بهدف حلها بشكل دائم. ويجري تنفيذ عدة مشاريع للبنية التحتية، بما في ذلك التجديد الشامل للمرافق الإصلاحية. وكان من المقرر بناء سجن في موينغو وإعادة تأهيل السجن في نيو أمستردام في عام 2022. وقد وضعت الحكومة أيضاً سياسات لمواصلة منع الاكتظاظ في السجون وهي تعمل على تعديل التشريعات لإدخال عقوبات بديلة.
- 15- وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، وضعت سورينام "بروتوكولاً للتصدي الأولي للاتجار بالأشخاص". وتم تدريب المسؤولين وتقديم دورات تجديدية لهم بشأن كيفية التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص والتعامل معهم. وظل التحقيق مع المتجرين وملاحقتهم قضائياً وإدانتهم يشكل تحدياً في المناطق الداخلية من سورينام.
- 16- وتم، في سياق مشروع "التدخلات المتعلقة بالعنف الجنساني في التصدي لجائحة كوفيد-19"، تدريب مجموعات مختلفة على كيفية التعرف على العنف المنزلي والعنف الجنساني والتصدي لهما ومنعهما. وساهم خط لمساعدة الأطفال في زيادة الوعي، ويجري حث الجمهور، ولا سيما الأطفال، على الإبلاغ عن حالات الاعتداء المنزلي وإيذاء الأطفال.
- 17- وفيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم في المناطق الداخلية من البلد، قدمت الحكومة دعماً مالياً لدفع المرتبات والتكاليف التشغيلية واللوازم الطبية، مما جعل الرعاية الصحية مجانية للأشخاص الذين يعيشون هناك.
- 18- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، افتتحت، لأول مرة على الإطلاق، مدرسة ثانوية في المناطق الداخلية من سورينام، ويجري بناء مدرسة أخرى في منطقة بارا. وتعتزم الحكومة بناء مزيد من المدارس على جميع المستويات، ليصبح التعليم بذلك أكثر سهولة للناس في المناطق الداخلية من البلد.

- 19- وكان هدف الحكومة هو أن يسافر مسؤولوها بانتظام إلى المناطق الداخلية لإجراء التقييمات وتقدير المسائل التي تؤثر على المناطق الداخلية. وتضم البعثات مسؤولين من وزارة العدل والشرطة، ووزارة الموارد الطبيعية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، ومفوضي المقاطعات.
- 20- ونفذت الحكومة عدة سياسات وإجراءات استجابة للتحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). واتخذت تدابير لتقديم المساعدة إلى الفئات التي تعيش في حالات ضعف، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- 21- وفي الوقت الذي كانت فيه سورينام تكافح جائحة كوفيد-19، فإنها واجهت أيضاً خياراً مالياً صعباً بين خدمة الديون السيادية المتزايدة وإنفاق المزيد لحماية الصحة، وتوفير التعليم، وضمان سبل عيش مواطنيها. ووضعت سورينام خطة شاملة للأزمات والانتعاش للفترة 2020-2022. ونجحت في وقت لاحق في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والميزانية اللازمة لكي يوافق صندوق النقد الدولي على الخطة ويفرج عن التمويل. وتتضمن خطة الأزمات والانتعاش مجموعة متنسقة من أهداف وتدابير السياسة المالية والاقتصادية الرامية إلى عكس مسار العملية الجارية المنسببة في إفقار أجزاء كبيرة من السكان وتحقيق نمو وتنمية حقيقيين مستدامين. وفي غضون ذلك، وُضعت أيضاً خطة إنمائية متعددة السنوات للفترة 2022-2027 وعُرضت على البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر 2021.
- 22- وستواصل الحكومة اتخاذ تدابير لزيادة القوة الشرائية. ومن خلال شبكة الأمان الاجتماعي، سيتلقى كبار السن والعزاب والأشخاص ذوي الإعاقة والعاطلون عن العمل والأسر الكبيرة على وجه الخصوص دعماً مالياً ومادياً، وأنواع أخرى من الدعم.
- 23- وأكدت سورينام من جديد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأقرت بأهمية التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين. وأعربت عن تقديرها للتعاون مع الإجراءات الخاصة ذات الصلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

باء - جلسة التحاور وردود الدولة موضوع الاستعراض

- 24- خلال جلسة التحاور، أدلى 53 وفداً ببيانات. وترد التوصيات المقدمة خلال جلسة التحاور في الفرع الثاني من هذا التقرير.
- 25- ورحبت أوروغواي بالجهود التي بذلتها سورينام في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التقدم المحرز في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب. وهنأت سورينام على التقدم المحرز نحو الإلغاء التام لعقوبة الإعدام.
- 26- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقديرها للجهود التي تبذلها سورينام للامتثال للتوصيات التي قبلتها خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل كدليل على التزامها بحماية حقوق الإنسان لشعبها. وأعربت عن سرورها لانضمام سورينام في عام 2017 إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولتوجه البلد نحو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وسلطت الضوء أيضاً على إنشائها، في عام 2017، المجلس الوطني المعني بالعنف المنزلي المكلف بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف المنزلي، واعتمادها سياسات لمكافحة العنف الجنساني في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19. وأثنت جمهورية فنزويلا البوليفارية على سورينام للتدابير التي اتخذتها لتوعية الجمهور بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب الاتفاقية، ولا سيما حقهم في المساواة وعدم التمييز.
- 27- ورحبت الجزائر بتصديق سورينام على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوقيعها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

- 28- وأشادت الأرجنتين بسورينام لتعاونها مع أجهزة مجلس حقوق الإنسان.
- 29- ورحبت أرمينيا بالتزام سورينام بالقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بحلول عام 2030 وأعربت عن تقديرها لتعديل قانون زواج الأطفال في هذا الصدد. وشجعت سورينام على وضع قانون عام يحظر التمييز العنصري ويعرفه ويشمل أعمال التمييز المباشر أو غير المباشر في جميع مجالات القانون والحياة العامة. ولاحظت مع التقدير أن التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب يوجد في المراحل النهائية لإقراره من قبل البرلمان.
- 30- وأثنت أستراليا على سورينام لاتخاذها خطوات من أجل تعديل قانون العقوبات العسكري لإلغاء عقوبة الإعدام.
- 31- وهنأت جزر البهاما سورينام على إجراء الانتخابات العامة سلمياً، ونوهت بالخطوات التي قطعت في مجال حقوق الإنسان، على الرغم من التحديات مثل قابلية التضاريس من تغير المناخ، والصدمات الخارجية، والتحديات الاقتصادية، وتأثير جائحة كوفيد-19. وأعربت جزر البهاما عن سرورها لملاحظة التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخطوات المتخذة للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وشجعت سورينام على التعجيل بالتصديق على ذلك البروتوكول الاختياري. وذكرت أن المجالات الأخرى الجديرة بالملاحظة لتقدم سورينام تشمل الجهود التي تبذلها لمنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له، مثلاً بتنظيم حملة توعية شاملة، ووضع خطة عمل وطنية، وتجديد ولاية الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص. ورحبت بإنشاء محكمة دستورية، ووضع خطة عمل وطنية للأطفال، وتمديد ولاية المجلس الوطني المعني بالعنف المنزلي. ونوهت جزر البهاما بالجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، واعتماد الإجازة الوالدية، واقتراح تشريع لتعزيز توازن أحسن بين العمل والحياة.
- 32- وأشارت بربادوس إلى الاهتمام الذي توليه سورينام، ولا سيما منذ نقشي جائحة كوفيد-19، لمسألة العنف المنزلي، كما يتضح من تنفيذ مشروع "التدخلات المتعلقة بالعنف الجنساني في التصدي لجائحة كوفيد-19".
- 33- واعترفت بلجيكا بالتقدم الذي أحرزته سورينام منذ استعراضها الدوري الشامل السابق، ورحبت على وجه الخصوص بإنشاء الشبكة المتكاملة لحماية الطفل. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتقدم، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة.
- 34- وأثنت البرازيل على التقدم المحرز منذ الاستعراض السابق، مثلاً من حيث بناء المهارات اللازمة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مما أسهم في تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. ورحبت البرازيل بالجهود المبذولة للتعجيل بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، ولكنها شجعت سورينام على اختتام تلك العملية والنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- 35- واعترفت كندا بالتقدم الذي أحرزه البلد منذ الاستعراض السابق. وأثنت على سورينام لما بذلته من جهود لتعزيز قوانينها التي تحمي الأطفال من العنف والإيذاء، ولا سيما إنشاء مأوى للضحايا، وإنشاء محكمة دستورية، وتخفيض مدة الاحتجاز الوقائي. وأثنت كندا أيضاً على سورينام لإجرائها انتخابات حرة ونزيهة ولأن لديها حكومة شاملة للجميع.
- 36- وأعربت شيلي عن تقديرها للجهود التي تبذلها سورينام للتصديق على المعايير الدولية، والوفاء بالتزاماتها تجاه هيئات المعاهدات، وتنمية القدرات بالتعاون مع المفوضية. وسلطت الضوء على العملية الانتخابية التي أجريت في عام 2020 وعلى تقديم مشروع القانون المتعلق بالمساواة في المعاملة في العمل، الذي يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية في سوق العمل.

- 37- وأعربت الصين عن تقديرها لكون سورينام قد اتخذت تدابير نشطة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير خدمات التعليم والصحة، والتصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الشعوب الأصلية، ومكافحة الاتجار بالبشر بفعالية.
- 38- وسلطت كولومبيا الضوء على الجهود التي بذلتها سورينام في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المشار إليها في التقرير الوطني لسورينام فيما يتعلق باعتماد المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وحظر الرق والاتجار بالبشر، وحقوق الشعوب الأصلية والقبلية.
- 39- ورحبت كوستاريكا بالجهود المبذولة لإنشاء المعهد الوطني لحقوق الإنسان، وكذلك بتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. ورحبت بالإصلاحات التي تم تنفيذها في الإطار التنظيمي لمكافحة التمييز في مكان العمل. وأثنت على سورينام لتصديقها على اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك لإلغائها عقوبة الإعدام في قانون العقوبات العسكري.
- 40- وسلطت كوبا الضوء على تحديث الإطار التشريعي الوطني، لا سيما في مسائل المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز ضد المرأة. وأثنت على التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر ووضع سياسات اجتماعية لحماية القطاعات والفئات الضعيفة.
- 41- وأثنت الدانمرك على سورينام لتحسينها الأوضاع في السجون ومرافق الاحتجاز. وأعربت عن قلقها لاستمرار المشاكل المتصلة بالاحتفاظ وعدم كفاية المرافق الصحية. وذكرت أن توفير تعليم جيد، بما في ذلك تثقيف جنسي شامل يتضمن تفسيرات للرضا وأهمية استخدام وسائل منع الحمل، أمر أساسي لتمكين جميع النساء والفتيات. وأبرزت أن مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب مستعدة لاستكشاف سبل مساعدة سورينام على إحراز تقدم بشأن التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.
- 42- وشجعت الجمهورية الدومينيكية سورينام على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز إطارها القانوني لحماية حقوق الإنسان.
- 43- وأثنت فيجي على سورينام لما اتخذته من خطوات لإلغاء عقوبة الإعدام في قانون العقوبات العسكري والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.
- 44- وقدمت فنلندا توصيات.
- 45- وأكد وفد سورينام مجدداً أن بلده ألغى عقوبة الإعدام في قانون العقوبات العسكري وأنه سيتخذ مزيداً من الخطوات للتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، سيتم عما قريب التقديم الرسمي للإعلان المطلوب بموجب المادة 3 من البروتوكول الاختياري. وفيما يتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب، سيُقدّم قريباً إلى الوديع بلاغ رسمي بشأن الانضمام.
- 46- وقدمت فرنسا توصيات.
- 47- ورحبت جورجيا بالتدابير التي اتخذتها سورينام لتعزيز وحماية حقوق الإنسان خلال جولة الاستعراض الحالية. وأثنت أيضاً على سورينام لانضمامها إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن تقديرها لالتزام سورينام بإنشاء وتشغيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس وشروعها في اتخاذ خطوات في هذا الصدد.

- 48- وأشادت ألمانيا بسورينام لإلغائها عقوبة الإعدام في قانون العقوبات العسكري في آب/ أغسطس 2021. وأشارت أيضاً إلى أن التحول الديمقراطي للسلطة في عام 2020 تم على نحو يُقْتدى به. وقالت إنها لا تزال تشعر بالقلق لأن قرار محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن طائفة مويوانا وشعب ساراماكا لم ينفذ بعد بالكامل، كما أنها لا تزال قلقة إزاء تزايد العنف المنزلي منذ بداية الجائحة.
- 49- ورحبت هايتي بالجهود التي تبذلها سورينام لتقوية إطارها الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك بتعاونها مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. وذكرت أن عقوبة الإعدام قد ألغيت في عام 2015، ولكن عملية إلغائها في قانون العقوبات العسكري لا تزال جارية. وإن هايتي قد أحاطت علماً باهتمام العديد من الخطط المعتمدة على الصعيد الوطني، بما في ذلك خطة التنمية للفترة 2017-2022 وخطة الأزمات والانتعاش للفترة 2020-2030، من أجل ضمان مستوى معيشي مناسب لجميع السكان. وشجعت هايتي سورينام على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة التمييز بجميع أشكاله، ولا سيما ضد بعض الأقليات.
- 50- وقدمت آيسلندا توصيات.
- 51- وأثنت الهند على التدابير التشريعية والسياساتية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي اتخذت منذ الاستعراض السابق. ورحبت بانضمام سورينام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظت مع التقدير اعتماد قانون الإطار البيئي لعام 2020 والجهود المبذولة لتعزيز الحماية الاجتماعية في البلد.
- 52- ورحبت إندونيسيا بكون سورينام في المراحل الأخيرة للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.
- 53- ورحب العراق بتعاون سورينام المتزايد مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ورحب بقرار إنشاء محكمة دستورية.
- 54- وأقرت أيرلندا بالجهود التي بذلتها سورينام للنهوض بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي، وأثنت عليها للتقدم المحرز منذ دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة، بما في ذلك الخطوات المتخذة لكي يُدرج في قانون العقوبات العسكري أيضاً قرار عام 2015 المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في قانون العقوبات. وشددت على أهمية اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحق في مستوى معيشي لائق. وشجعت سورينام على التعامل مع شعوبها الأصلية، ولا سيما في مجالات حقوق الأرض والثقافة والحصول على الرعاية الصحية. وشجعت أيضاً سورينام على اتخاذ خطوات لتحسين حماية حقوق الطفل وتعزيزها.
- 55- ورحبت إسرائيل بالخطوات التي اتخذتها سورينام في التصدي للاتجار بالبشر داخل حدودها، بما في ذلك عن طريق إطلاق خطة عمل وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له. وأشادت إسرائيل بسورينام للأنباء التي تعيد بأن تصديق البرلمان على اتفاقية مناهضة التعذيب بات في مرحلته الأخيرة. وأقرت إسرائيل أيضاً بالجهود المبذولة من أجل حماية حقوق الطفل.
- 56- ورحبت إيطاليا ببدء نفاذ خطة العمل الوطنية لمنع عمل الأطفال والحد منه للفترة 2019-2024 وشجعت على وضع تدابير إضافية لضمان فعاليتها. وأثنت على سورينام للتقدم المحرز نحو التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، بغية التصديق عليه بحلول نهاية عام 2021.
- 57- ولاحظت ملاوي التقدم الهام الذي أحرزته سورينام نحو التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب.

58- وأشادت ماليزيا بسورينام لانضمامها إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومختلف الخطط والسياسات الوطنية التي تركز على حماية حقوق النساء والأطفال والشباب. وأشادت ماليزيا أيضاً بالتعاون مع هيئات المعاهدات في أنشطة بناء القدرات وبالشروع في خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص. ولاحظت ماليزيا القلق الذي أعربت عنه لجنة حقوق الطفل إزاء ارتفاع معدل تسرب الأطفال من المدارس. وأعربت عن أملها في أن تزيد سورينام جهودها لإبقاء الأطفال في المدارس، بما في ذلك عن طريق رفع سن التعليم الإلزامي.

59- وأشادت ملديف باعتماد قانون الإطار البيئي لعام 2020، وأعربت عن أملها في أن يشكل هذا القانون الأساس لخطة استراتيجية بيئية وطنية توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وأقرت بأن سورينام أرسلت عدة مشاريع قوانين تتعلق بحقوق الإنسان إلى البرلمان، وأعربت عن أملها في أن يتم التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

60- وأشادت موريشيوس بسورينام للتعديلات التشريعية التي أقرت لرفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 سنة للفتيان والفتيات على حد سواء. وهنأت سورينام على ضمان مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق تشجيع إجازة الأمومة والأبوة الإلزامية.

61- ورحبت المكسيك بانضمام سورينام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتمادها وثيقة سياسة الرؤية الجنسانية 2021-2035 وخطة العمل الجنسانية 2019-2020.

62- وأعرب الجبل الأسود عن تقديره لالتزام سورينام بتعزيز وحماية وضمن حقوق الإنسان للجميع في البلد ومواصلة التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الأخرى. ولاحظ الجبل الأسود أنه لا يزال يتعين التصديق على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية. وشجع سورينام على تكثيف جهودها لزيادة تطوير وتنفيذ الإطار التشريعي والسياسات اللازمة لتوفير الحماية الفعالة لحقوق الجميع، ولا سيما للفئات المهمشة والضعيفة.

63- ورحب المغرب بالإنجازات العديدة الواردة في التقرير الوطني، ولا سيما التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس والتدريب المهني في مجال حقوق الإنسان.

64- وأعربت نيبال عن تقديرها لانضمام سورينام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأشارت إلى الجهود المبذولة للتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واتفاقية مناهضة التعذيب. وأشارت نيبال أيضاً إلى الجهود المبذولة لمنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية لعام 2019 بشأن الاتجار بالأشخاص. وأشادت نيبال بإنشاء المجلس الوطني المعني بالعنف المنزلي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية.

65- وأثنت هولندا على سورينام لجهودها الرامية إلى دعم حرية التعبير وضمن وجود مشهد إعلامي متنوع ومتعدد ومستقل. وشجعت سورينام على مواصلة جهودها في هذا المجال. وقالت إنها لا تزال قلقة إزاء انتشار العنف المنزلي وعدم شرعية الإجهاض في سورينام.

66- وذكر وفد سورينام أنه فيما يتعلق بتنفيذ قرارات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، بما في ذلك القراران المتعلقان بطائفة مويوانا وشعب ساراماكا، جرى تعيين وكيل جديد ووكيل بالنيابة للدولة. ويجري العمل على الإجراءات الإدارية لإخطار المحكمة رسمياً بالممثلين المعينين. ويجري أيضاً تقييم لتلك الأجزاء من قرارات المحكمة، بما في ذلك ما يتعلق بشعب ساراماكا وطائفة مويوانا، التي لم تنفذ بعد، ولكيفية ضمان التنفيذ. ويتم ذلك مع مراعاة الجهود المبذولة والتقدم المحرز في إطار اللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الأرض، التي أنشئت لتحقيق التنفيذ الفعال لحقوق الأرض في سورينام. ومسألة حقوق الأرض أولوية عليا بالنسبة للحكومة.

- 67- ونتيجة لعمل اللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الأرض، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قُدم مشروع قانون بشأن الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية والقبلية إلى البرلمان في حزيران/يونيه 2021 لمواصلة المداولات. ويهدف مشروع القانون إلى الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية، وتنظيم الحماية القانونية للشعوب الأصلية والقبلية، وضمان اليقين القانوني للجميع.
- 68- وبالتعاون مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلون عن منظمات الشعوب الأصلية والقبلية، عملت اللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الأرض أيضاً على وضع خريطة طريق شاملة لتنفيذ القانون بمجرد اعتماده.
- 69- وتُتخذ تدابير للحد من المعدلات المرتفعة للعنف المنزلي وإيذاء الأطفال التي زادت خلال جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه التدابير خطأً لمساعدة الأطفال متاحاً على مدار الساعة. وكثف خط المساعدة أيضاً حملة التوعية العامة. وبدأت إدارة الخدمات الاجتماعية برنامجاً للتشعنة الإيجابية من أجل تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على كيفية تقديم التوجيه الاجتماعي والمعنوي للوالدين.
- 70- ومن أجل دعم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل والتعليم، يوفر معهد التدريب التابع لإدارة الخدمات الاجتماعية تدريباً عملياً للشباب ذوي الإعاقة.
- 71- وتعمل سورينام على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وسيُقدم مشروع قانون إلى البرلمان.
- 72- ويتضمن قانون العقوبات مواد لحماية الأطفال من العقوبة البدنية، بما في ذلك في المدارس والمنازل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك سياسات ولوائح قائمة تسببت لبعض الأشخاص في فقدان وظائفهم في المدارس بعد أن مارسوا العقوبة البدنية.
- 73- وفيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس، قدمت الحكومة مشروع قانون بشأن العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل إلى البرلمان للموافقة عليه. واستند نص القانون إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190).
- 74- وظلت سورينام ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان للجميع والدفاع عنها، استناداً إلى مبدأ المساواة. ويحظر الدستور (المادة 8(2)) وقانون العقوبات المنقح على السواء التمييز على أساس الميل الجنسي. وقد غُذلت القوانين لتحظر صراحة التمييز بجميع أشكاله ومظاهره. وثمة مشروع قانون بشأن المساواة في المعاملة في العمل، تم تقديمه إلى البرلمان في عام 2019 للموافقة عليه، يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.
- 75- ونظم منبر سورينام للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية حلقات دراسية عن تحديد التمييز والعنف ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، مما زاد الوعي في هذا الصدد.
- 76- وفي مجتمع متعدد الثقافات مثل سورينام، يتطلب موضوع الميل الجنسي والهوية الجنسانية إجراء عملية تشاورية واسعة النطاق على الصعيد الوطني تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع، بما فيها المجتمع المدني. ولا تزال عملية المشاورات الوطنية جارية.
- 77- وشكرت باكستان سورينام على تقديم تقريرها. وأثنت عليها لتعاونها مع آليات حقوق الإنسان، وأقرت بجهودها الزامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والتمتع بها. وأشارت باكستان إلى التزام سورينام بتفعيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وأعربت عن تقديرها للخطوات المتخذة للنهوض بجدول الأعمال الوطني لحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء محكمة دستورية، وإدماج حقوق الإنسان، والتعليم والتدريب، ومكافحة العنف المنزلي، وتعزيز تمكين المرأة.
- 78- وقدمت بنما توصيات.

- 79- وهنأت باراغواي سورينام على التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ورحبت بالتقدم المحرز والجهود المبذولة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص والعنف المنزلي، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19. وأعربت عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بزيادة حالات الاتجار في المناطق الداخلية النائية من البلد وإزاء الصعوبات التي تواجهها الشعوب الأصلية في الحصول على التعليم في غياب نهج تعليمي متعدد اللغات.
- 80- وتسلم الفلبين بالتقدم الذي أحرزته سورينام في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن جولة الاستعراض الدوري الشامل السابقة، لا سيما في ميادين التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والاتجار بالأشخاص، وحماية الأطفال. وأعربت عن سرورها لملاحظة تنفيذ برامج للتصدي للعنف الجنساني، وتعزيز قدرات الجهات المسؤولة، وتقديم المساعدة للضحايا.
- 81- ورحب البرتغال بالجهود التي بذلتها سورينام لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وأعربت عن أملها في أن تمنح سورينام المؤسسة ولاية واسعة النطاق والقدرة على تعزيز ورصد التنفيذ الفعال لجميع التزامات ومعايير حقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بالنساء والأطفال. ولاحظت مع الارتياح الخطوات الهامة المتخذة نحو إلغاء عقوبة الإعدام في سورينام، مثل إصلاح قانون العقوبات في عام 2015 والإصلاح المنتظر لقانون العقوبات العسكري.
- 82- وأثنت جمهورية كوريا على سورينام لما بذلته من جهود لتحسين إطار حقوق الإنسان. ورحبت بوجه خاص بتنفيذ القانون لإنشاء محكمة دستورية. وأشارت إلى الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك إطلاق خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له، وشجعت البلد على مواصلة جهوده في هذا الصدد.
- 83- ورحبت السنغال بالتدابير المتخذة لتعزيز الإطار القانوني والمعياري والمؤسسي والسياسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بسبل منها الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ خطة العمل الوطنية لعام 2019 لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتكثيف الجهود لحماية حقوق الطفل.
- 84- ورحبت صربيا بالتدابير المتخذة فيما يخص المساواة بين الجنسين.
- 85- ورحبت سلوفينيا بانضمام سورينام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنها لا تزال قلقة بشأن وضع الأطفال والنساء لأن العنف المنزلي لا يزال مشكلة متفشية ولأن عدداً متزايداً من الأطفال يتعرضون للإيذاء والإهمال.
- 86- ورحبت تونس بالتزام سورينام بالنهوض بإطارها المؤسسي والتشريعي لحقوق الإنسان والتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وأثنت على سورينام لتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك للتقدم المحرز في عملية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- 87- ولاحظت أوكرانيا مع التقدير الخطوات الإيجابية التي اتخذتها سورينام للتصدي للاتجار بالبشر ومكافحة العنف المنزلي. وشجعت البلد على بذل مزيد من الجهود لتقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر وضمان التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر بسرعة ودقة ونزاهة، ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم، وحصول الضحايا على تدابير حماية ومساعدة كافية، بما في ذلك المساعدة القانونية.
- 88- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بنجاح سورينام مؤخراً في إجراء انتخابات وطنية في أيار/مايو 2020 اعتبرها مراقبو الانتخابات الدوليون حرة ونزيهة. وأقرت بأن سورينام صدقت على البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري، 1930 (رقم 29). وقالت إنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء الأوضاع في أماكن الاحتجاز وإزاء مستوى العنف الجنساني في المجتمع.
- 89- وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية توصيات.

- 90- واعترفت سورينام بأن الصحة العقلية تتطلب اهتماماً خاصاً لأن عدد حالات الانتحار والاكتئاب والعنف المنزلي أخذ في الازدياد وازداد سوءاً بسبب أثر جائحة كوفيد-19.
- 91- وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها، لا سيما في المناطق الريفية وفي المناطق الداخلية البعيدة من البلد. وعلى الرغم من التحديات المختلفة، لا تزال الحكومة ملتزمة بضمان الحق في الصحة ولا تزال جهودها مستمرة في هذا الصدد.
- 92- وبموجب قانون الرعاية الصحية الأساسية، تنحصر وسائل منع الحمل الحديثة في استخدام حبوب منع الحمل والواقيات الذكرية. وفي المناطق الداخلية من البلد، تقدم وسائل منع الحمل مجاناً بدعم من الحكومة.
- 93- وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، يجري حالياً صياغة خطة عمل وطنية. وسيشكل الإلغاء التدريجي لاستخدام الرئيق جزءاً لا يتجزأ من الخطة. ويجري تنفيذ مشروع لتحسين الإدارة البيئية في قطاع التعدين، مع التركيز على تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والهدف من المشروع هو إنشاء مراكز تعدين ومراكز تقنية في مناطق تعدين مختارة كوسيلة لتعليم أساليب تعدين رفيقة بالبيئة وخالية من الرئيق. وعلاوة على ذلك، أنشأت وزارة الموارد الطبيعية إدارة للمشاركة المجتمعية والتنمية. وأصبحت الآن مساهمة المجتمع المحلي من خلال عملية موافقة حرة ومسبقة ومستتيرة جزءاً لا يتجزأ من عملية إصدار تراخيص التعدين.
- 94- وفيما يتعلق بمنع زواج الأطفال، سيلغي مشروع القانون المدني الزواج الذي يشمل الأطفال دون سن 18 عاماً. وقُدِّم مشروع القانون المدني إلى البرلمان لكي يوافق عليه.
- 95- وقد أنشئت لجنة تعنى بصحة الأم والوليد. وسيتم تنفيذ خطة صحية للأمهات والمواليد الجدد، بما في ذلك من أجل التحديد المبكر للحمل الشديد الخطورة أثناء الرعاية السابقة للولادة.
- 96- وتظل سورينام ملتزمة بضمان تمتع الكل بجميع حقوق الإنسان، وستواصل في هذا الصدد التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

- 97- نظرت سورينام في التوصيات المقدمة أثناء جلسة التفاوض/المعرضة أدناه وأعربت عن تأييدها لها:
- 1-97 مواصلة الجهود الرامية إلى التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (شيلي)؛
- 2-97 التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الدانمرك) (فيجي) (جزر البهاما)؛
- 3-97 مواصلة الجهود الرامية إلى التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (العراق)؛
- 4-97 استكمال عملية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (ملاوي)؛ واستكمال عملية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي وصلت إلى مرحلة متقدمة حسبما أبرزه التقرير الوطني (المغرب)؛ وإنهاء

عملية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (فرنسا)؛

5-97 التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (كوستاريكا) (أرمينيا) (أستراليا) (آيسلندا) (المكسيك) (البرتغال) (فنلندا) (فرنسا)؛

6-97 النظر في إمكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (الأرجنتين)؛

7-97 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (فنلندا) (فرنسا)؛

8-97 مواصلة التدابير الرامية إلى إنهاء التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (جورجيا)؛

9-97 مواصلة جهودها الجارية للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (الجزائر)؛

10-97 متابعة الجهود المبذولة لاستكمال إجراءات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (تونس)؛

11-97 مباشرة التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (كوستاريكا)؛

12-97 طلب الدعم التقني من المفوضية من أجل المضي قدماً في التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي ليس البلد بعُ طرفاً فيها، وكذلك من أجل ضمان إدماج التزاماته النابعة من معاهدات حقوق الإنسان المصدق عليها في نظامه القانوني الوطني (أوروغواي)؛

13-97 إنشاء وتفعيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (شيلي)؛ وإنشاء وتفعيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، بالتشاور مع أصحاب المصلحة، ولا سيما مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان (هايتي)؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى إنشاء وتفعيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (نيبال)؛ وإنشاء وتفعيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (أوكرانيا)؛ وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس وتفعيلها تفعيلاً كاملاً (أستراليا)؛ وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (فرنسا)؛

14-97 النظر في تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (الهند)؛

15-97 مواصلة التقدم في إنشاء وتفعيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، بما يشمل أيضاً إمكانية التعاون الثنائي والدولي (إندونيسيا)؛

16-97 تكثيف الجهود الرامية إلى تفعيل عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (العراق)؛

17-97 المضي قدماً في تحقيق هدف إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (ماليزيا)؛

- 18-97 اتخاذ خطوات لتفعيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (باكستان)؛
- 19-97 بذل جهود إضافية لتفعيل المؤسسة الوطنية مستقلة لحقوق الإنسان تفعيلاً كاملاً وفقاً لمبادئ باريس (جمهورية كوريا)؛
- 20-97 اتخاذ تدابير مخصصة لكي تُشغَل بفعالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي أُسِّسَتْ في عام 2016، وفقاً لمبادئ باريس، بولاية واسعة النطاق تشمل تعزيز وحماية حقوق المرأة وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين (سلوفينيا)؛
- 21-97 مواصلة الجهود التي بذلت سابقاً فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة وعدم التمييز (المغرب)؛
- 22-97 مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وزيادة الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للناس (الصين)؛
- 23-97 تنفيذ الالتزام الذي قُطِعَ في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوضع سياسات سكانية قائمة على الأدلة لتعزيز التنمية المستدامة والمساواة واحترام حقوق الإنسان (بنما)؛
- 24-97 ضمان المشاركة المجدية للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ أطر عمل لمكافحة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث (فيجي)؛
- 25-97 تكثيف الجهود الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام من خلال تنقيح قانون العقوبات العسكري وتوطيد هذا الالتزام عن طريق التصديق فوراً على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (أوروغواي)؛
- 26-97 مواصلة جهودها الرامية إلى الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام، مع إلغائها في قانون العقوبات العسكري (فيجي)؛
- 27-97 إلغاء عقوبة الإعدام والقيام فوراً، كخطوة أولى، باعتماد وقف اختياري رسمي لعمليات الإعدام (فنلندا)؛
- 28-97 إلغاء عقوبة الإعدام كلياً (آيسلندا)؛
- 29-97 المضي قدماً في إلغاء عقوبة الإعدام في قانون العقوبات العسكري (المكسيك)؛
- 30-97 إلغاء عقوبة الإعدام (البرتغال)؛
- 31-97 التحقيق في مزاعم استخدام الشرطة القوة المفرطة ومحاسبة المسؤولين عنها (كندا)؛
- 32-97 سن تدابير شاملة لمعالجة شواغل سوء المعاملة من جانب الشرطة، بما في ذلك استخدام القوة غير الضرورية أثناء الاعتقالات والضرب أثناء الاحتجاز، ويشمل ذلك منع الشرطة من استخدام العنف أو ارتكاب أفعال مهينة ضد الأشخاص الذين يتبين انتهاكهم لأوامر حظر التجول الحكومية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛

- 33-97 التحقيق في تقارير سوء المعاملة من جانب الشرطة، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة أثناء الاعتقالات والضرب أثناء الاحتجاز، ومحاسبة أي ضابط مسؤول (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 34-97 اعتماد سياسات عامة شاملة تهدف إلى ضمان حقوق الأشخاص مسلوبو الحرية (شيلي)؛
- 35-97 مواصلة المساعي الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالبشر وضمان تقديم المساعدة لضحايا (إيطاليا)؛
- 36-97 بناء قدرات المسؤولين من أجل تحسين تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم (ملاوي)؛
- 37-97 مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وفقاً لمتطلبات خطة العمل الوطنية لمنع وحماية الاتجار بالأشخاص (تونس)؛
- 38-97 إنفاذ التشريعات وتوفير الموارد الكافية والتدريب لجميع المسؤولين في نظام العدالة الجنائية للتحقيق بفعالية في قضايا الرق المعاصر ومقاضاتها (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 39-97 زيادة تعزيز نظام الحماية الاجتماعية وتحسين حماية حقوق الأشخاص الذي يعيشون في حالات ضعف (الصين)؛
- 40-97 مواصلة تعزيز سياساتها الوطنية الناجحة للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 41-97 مواصلة اتخاذ خطوات للتخفيف من حدة الفقر والحد من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية، وتنفيذ نظام وطني للضمان الاجتماعي (باكستان)؛
- 42-97 توسيع برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لضمان الوصول إلى مصادر مياه محسنة ومرافق الصرف الصحي، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الداخلية (جزر البهاما)؛
- 43-97 تعميق التدابير الرامية إلى ضمان التمتع بالحق في مستوى معيشي لائق عن طريق تعزيز العمل اللائق (بربادوس)؛
- 44-97 النظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية (الهند)؛
- 45-97 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية للرعاية الصحية، ولا سيما حصول المرأة في المجتمعات المحلية الريفية على الرعاية الصحية (إندونيسيا)؛
- 46-97 مواصلة تنفيذ الأحكام الواردة في الخطة الوطنية للصحة العقلية لمنع حالات الانتحار بين الأطفال والمراهقين (ماليزيا)؛
- 47-97 المضي قدماً في تنفيذ التدابير الرامية إلى خفض عدد وفيات الأمهات التي يمكن منعها بضمان رعاية عالية الجودة للتوليد وبعد الولادة في المراكز الصحية، وحصول الجميع على الرعاية، لا سيما النساء الضعيفات (كولومبيا)؛

- 48-97 تعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة وفيات الأمهات، ووضع سياسات وتدابير للرعاية الصحية للأمهات تكفل حصول جميع النساء على الرعاية (جورجيا)؛
- 49-97 تعزيز الجهود الرامية إلى خفض معدل وفيات الأمهات (ماليزيا)؛
- 50-97 تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة توفير الرعاية الكافية قبل الولادة وبعدها للتعامل مع معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات (جزر البهاما)؛
- 51-97 إتاحة إمكانية الحصول على وسائل مأمونة وميسورة التكلفة لمنع الحمل، وخدمات تنظيم الأسرة، ومعلومات ملائمة عن الصحة الجنسية والإنجابية (بلجيكا)؛
- 52-97 زيادة تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين فرص حصول جميع الأطفال على التعليم (جورجيا)؛
- 53-97 مواصلة اتخاذ التدابير التشريعية والسياساتية اللازمة لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم (الهند)؛
- 54-97 تحسين فرص حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي والثانوي، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة (الجبل الأسود)؛
- 55-97 مواصلة تخصيص التمويل الكافي لضمان حصول الجميع على التعليم، ولا سيما الأطفال في المناطق الريفية (الفلبين)؛
- 56-97 اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين فرص حصول جميع الأطفال على التعليم، مع التركيز بشكل خاص على توفير التعليم الشامل للجميع للأطفال ذوي الإعاقة وأطفال الشعوب الأصلية (جمهورية كوريا)؛
- 57-97 السعي إلى تحسين فرص حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي والثانوي، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة (صربيا)؛
- 58-97 مواصلة المضي قدماً في مكافحة القوالب النمطية والتحييزات الجنسانية، ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (كوبا)؛
- 59-97 اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والعامّة (نيبال)؛
- 60-97 اعتماد تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لطائفتي الهنود الأمريكيين والمارون والمهاجرين وأطفال المهاجرين الهابيتيين (المكسيك)؛
- 61-97 اعتماد مشروع القانون المتعلق بالمساواة في معاملة النساء والرجال وكفالة احتوائه على تعريف للتمييز ضد المرأة يتماشى مع المادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (أستراليا)؛
- 62-97 المضي قدماً في الجهود المبذولة لزيادة الوعي بتكافؤ الفرص والمسؤوليات بين الرجال والنساء من أجل القضاء على التمييز الجنساني والتشجيع على زيادة تمثيل النساء في مواقع المسؤولية (بربادوس)؛

- 63-97 التشجيع بنشاط على استخدام ملاجئ الناجيات من العنف الجنساني وعلى الوصول إليها، وكذلك توسيع نطاق البرامج التعليمية والتواصلية لتشجيع الناجيات على الإبلاغ عن الاعتداءات (كندا)؛
- 64-97 مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (شيلي)؛
- 65-97 مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على العنف على المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين (كوستاريكا)؛
- 66-97 مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة (فرنسا)؛
- 67-97 تعزيز الجهود المبذولة من أجل كبح حالات العنف ضد المرأة (إندونيسيا)؛
- 68-97 تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات والأطفال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (إيطاليا)؛
- 69-97 تنوع الخطط الوطنية لتعزيز سياسات المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني في البلد (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 70-97 مواصلة تعزيز برامجها لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، لا سيما في مجال مكافحة العنف المنزلي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 71-97 اتخاذ التدابير الملائمة لحماية النساء والأطفال من العنف المنزلي (ألمانيا)؛
- 72-97 ضمان مشاركة أكبر لأصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ تدابير لمنع ومعالجة جميع أشكال العنف الجنساني (الفلبين)؛
- 73-97 مواصلة مساعيها لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي، وضمان إتاحة الملاجئ وخدمات الرعاية الصحية لجميع الضحايا، ولا سيما من ينتمون إلى المناطق الريفية (جمهورية كوريا)؛
- 74-97 تعزيز التقدم المحرز في مكافحة العنف المنزلي، ولا سيما ضد المرأة، ومنع التمييز ضد المرأة، ودعم المساواة بين الجنسين في مختلف الميادين (تونس)؛
- 75-97 التماس تدريب لموظفي إنفاذ القانون والقضاء لضمان المساءلة عن العنف الجنساني والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 76-97 مواصلة التصدي للعنف المنزلي وتشجيع الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (بربادوس)؛
- 77-97 مواصلة تعزيز نظمها الخاصة بحماية الطفل، بسبل منها مواصلة بناء شبكتها المتكاملة لحماية الطفل والنظر في إنشاء محاكم ووحدات شرطة متخصصة لحماية الطفل (البرازيل)؛

- 78-97 تعزيز الإجراءات الجارية لحماية حقوق الطفل، بما في ذلك الإجراءات المتخذة في المجال التشريعي (كوبا)؛
- 79-97 تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً (الجزائر)؛
- 80-97 اتخاذ تدابير لحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي واعتماد سياسات للتصدي بفعالية لعمل الأطفال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (الجبل الأسود)؛
- 81-97 مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق الطفل، بسبل منها القضاء على عمل الأطفال وإيذاء الأطفال وخفض معدلات التسرب من المدارس (نيبال)؛
- 82-97 مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، فضلاً عن الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال، ولا سيما الفتيات (أوكرانيا)؛
- 83-97 القضاء على عمل الأطفال (أوكرانيا)؛
- 84-97 تكثيف الجهود من أجل حماية الأطفال باعتماد صكوك وسياسات تنظيمية وتزويد الشبكة المتكاملة لحماية الطفل بالموارد والمساعدات الكافية (بلجيكا)؛
- 85-97 زيادة الجهود الرامية إلى الاعتراف بالشعوب الأصلية وترسيم أقاليمها التقليدية من خلال التشريع (كندا)؛
- 86-97 اتخاذ إجراءات، متابعة لتوصيات الدورة الثانية، بشأن تخفيف الأثر السلبي للتعدين من أجل تعزيز الإطار القانوني لحقوق السكان الأصليين، واحترام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (كوستاريكا)؛
- 87-97 مواصلة تعزيز التغييرات في الإطار التنظيمي والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإدماج وتحسين مستويات المعيشة للشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 88-97 اعتماد تدابير لتعزيز الممارسة الفعالة للحقوق الاقتصادية للشعوب الأصلية وحمايتها الخاصة (المكسيك)؛
- 89-97 اتخاذ مزيد من التدابير لضمان مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة هادفة في صنع القرارات المتعلقة بجميع المسائل التي تمسها (الفلبين)؛
- 90-97 تعجيل عملية الاعتراف القانوني والرسمي بالشعوب الأصلية والقبلية من أجل تحسين أوضاعها وضمان حقوقها (السنغال)؛
- 91-97 إنشاء منبر رسمي لضمان وحماية حقوق الشعوب الأصلية والقبلية (أستراليا)؛
- 92-97 تنفيذ قرار محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن طائفة مويوانا وشعب ساراماكا تنفيذاً سريعاً وكاملاً (ألمانيا)؛
- 93-97 كفاءة التنفيذ الكامل والسريع لمختلف القرارات الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في سورينام (أيرلندا)؛
- 94-97 سن قانون ينص على ترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية وتمكينها فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر على استغلال الموارد الطبيعية في أراضيها (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

98- ستنظر سورينام في التوصيات التالية وتقدم رداً عليها في الوقت المناسب، ولكن في موعد لا يتجاوز الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان:

98-1 زيادة الجهود الرامية إلى التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (إيطاليا)؛

98-2 التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي لا تزال عالقة من أجل المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف 5 و10 و16 من أهداف التنمية المستدامة (باراغواي)؛

98-3 التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري (فنلندا)؛

98-4 إعطاء الأولوية للمناقشات البرلمانية اللازمة للنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (أوروغواي)؛

98-5 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والقبول باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (فرنسا)؛

98-6 النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (الأرجنتين)؛

98-7 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (آيسلندا)؛

98-8 التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (البرتغال)؛

98-9 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (أوكرانيا)؛

98-10 التصديق على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (موريشيوس)؛

98-11 النظر في التصديق على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (السنغال)؛

98-12 التوقيع على الإعلان بشأن الأطفال والشباب والعمل المناخي والتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية ومعاودة حظر الأسلحة النووية (بنما)؛

98-13 التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (أرمينيا)؛

98-14 توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لكفالة مزيد من التنسيق وضمان التعاون مع المنظومة (كوستاريكا)؛

- 15-98 النظر في إمكانية توجيه دعوة مفتوحة دائمة إلى جميع آليات حقوق الإنسان، على النحو الموصى به سابقاً (باراغواي)؛
- 16-98 توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (البرتغال)؛
- 17-98 توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (سلوفينيا)؛
- 18-98 توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (أوكرانيا)؛
- 19-98 إنشاء آلية وطنية دائمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعتها، والنظر في إمكانية تلقي التعاون لتحقيق ذلك الغرض في إطار الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة (باراغواي)؛
- 20-98 إنشاء آلية وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات وآليات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعتها (جزر البهاما)؛
- 21-98 تفعيل المعهد الوطني لحقوق الإنسان بتخصيص موارد بشرية وتقنية ومالية كافية في الميزانية الوطنية (ملديف)؛
- 22-98 اتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى لكي يُحظر صراحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (فيجي)؛
- 23-98 جعل المادة 80 من القانون المدني محايدة جنسانياً لضمان تمتع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين تمتعاً كاملاً بالحق في الحياة الأسرية (آيسلندا)؛
- 24-98 استعراض جميع السياسات والتدابير المتعلقة بتسجيل النوع الاجتماعي في صكوك السجل المدني وجعلها متوافقة مع القانون الواجب التطبيق للسماح باستكمال سجلات المواليد بعد تغيير النوع الاجتماعي والجنس (آيسلندا)؛
- 25-98 سن تشريعات تعالج على وجه التحديد التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية (إسرائيل)؛
- 26-98 النظر في إقرار تشريعات تتناول بالتحديد التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (الأرجنتين)؛
- 27-98 سن تشريعات تحظر صراحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (أستراليا)؛
- 28-98 اتخاذ تدابير ملموسة ومستدامة لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ (هايتي)؛
- 29-98 مواصلة اعتماد نهج شامل وتشاركي في مبادرات التكيف مع تغير المناخ (الفلبيين)؛
- 30-98 اتخاذ خطوات لتحديث سجون سورينام لتوفر مستوى مقبولاً من حيث السلامة والسعة والمرافق الصحية (كندا)؛

- 31-98 مواءمة ظروف السجن والاحتجاز فيها تماماً مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (الدانمرك)؛
- 32-98 اتخاذ خطوات إضافية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، مثل إنشاء مآوى محددة للضحايا، مع التركيز بوجه خاص على النساء والفتيات من طائفتي الهنود الأمريكيين والمارون (البرازيل)؛
- 33-98 إنفاذ قانون العقوبات بمزيد من الفعالية للتحقيق مع المتورطين من أفراد وجماعات منظمة في الاتجار بالأشخاص واستغلالهم في الجنس والعمل وملاحقتهم قضائياً، مع السعي في المحاكم إلى استصدار أقصى عقوبة بالسجن مدى الحياة في القضايا الفظيعة (ملاوي)؛
- 34-98 مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر في إطار الهدفين 5 و16 من أهداف التنمية المستدامة (باراغواي)؛
- 35-98 دعم مؤسسة الأسرة وصون القيم الأسرية من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية (هايتي)؛
- 36-98 صياغة سياسات عامة وخطة وطنية لمكافحة فقر الأطفال (ملديف)؛
- 37-98 المضي قدماً في وضع وتنفيذ تدابير لضمان الحصول على التعليم والخدمات الطبية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية المناسبة لكل فئة عمرية (كولومبيا)؛
- 38-98 توفير إمكانية الحصول على تثقيف جنسي شامل في إطار المناهج الدراسية (الدانمرك)؛
- 39-98 وضع برنامج شامل للتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، مع التركيز على الوقاية من حمل المراهقات والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي (المكسيك)؛
- 40-98 تنفيذ تدابير محددة لتعزيز التعليم الشامل للجميع للأطفال ذوي الإعاقة (إسرائيل)؛
- 41-98 اعتماد استراتيجية متسقة لضمان حصول الجميع على التعليم، لا سيما فيما يتعلق بالفتيات، من أجل الحد من الفوارق في مستوى التعليم بين المناطق الريفية والحضرية (موريشيوس)؛
- 42-98 اتخاذ التدابير المناسبة لإدراج نهج متعدد اللغات في التعليم في إطار الهدفين 5 و10 من أهداف التنمية المستدامة (باراغواي)؛
- 43-98 تيسير إجراء مناقشة عامة معمقة تشمل المنظمات النسائية والنقابات العمالية لتقديم مدخلات لمشروع القانون الحالي المتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل، والاستثمار في الوقت نفسه في إنكاء الوعي بالحقوق الجنسية لفئات مستهدفة محددة بلغة مناسبة ثقافياً (بنما)؛
- 44-98 إنشاء مآوى إضافية لضحايا العنف الجنساني، لا سيما في المناطق الريفية، وضمان تقديم المساعدة القانونية وإعادة التأهيل والدعم النفسي - الاجتماعي لضحايا المقيمين فيها (الجبيل الأسود)؛

- 45-98 تنفيذ القانون المتعلق بالعنف المنزلي بمزيد من الكفاءة وتوفير الحماية الكافية لضحايا العنف المنزلي، بوسائل منها مساءلة مرتكبي العنف بفعالية وتقديم الدعم القانوني والنفسي - الاجتماعي الكافي لضحايا (هولندا)؛
- 46-98 تنفيذ نهج سياساتي متعدد القطاعات يهدف إلى تعزيز وضمان توفير خدمات مهنية تتعلق بالعنف الجنساني، لا سيما في المناطق الريفية (بلجيكا)؛
- 47-98 إلغاء تجريم الإجهاض عن طريق تنقيح المادة 309 من قانون العقوبات من أجل احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الصحة (آيسلندا)؛
- 48-98 إلغاء تجريم الإجهاض في جميع الظروف وإزالة الحواجز القانونية والإدارية والعملية التي تحول دون الحصول على خدمات الإجهاض المأمون والقانوني من أجل الامتثال، في جملة أمور، للمادة 36(2) من دستور سورينام (هولندا)؛
- 49-98 تعزيز التدابير التي تنص على حظر تام لممارسة العقوبة البدنية ضد الفتيان والفتيات (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 50-98 تعديل التشريعات لحظر العقوبة البدنية صراحة في جميع الأماكن، بما في ذلك في الأسرة، وفي مرافق الرعاية النهارية والرعاية بعد المدرسة، والمدارس، وأماكن الرعاية البديلة والرعاية في المؤسسات (أيرلندا)؛
- 51-98 إلغاء العقوبة البدنية، في القانون والممارسة العملية، بسن تشريعات وطنية محددة تحظر العقوبة البدنية في جميع البيئات (إسرائيل)؛
- 52-98 النظر في اعتماد تشريعات شاملة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ماليزيا)؛
- 53-98 سن قانون لحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية في التعليم أو الخدمات أو العمل، وإتاحة الوصول على قدم المساواة إلى المباني (الولايات المتحدة الأمريكية).
- 99- جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعبر عن موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي أن يفهم أنها تحظى بتأييد الفريق العامل بكامله.

ثالثاً - التعهدات والالتزامات الطوعية

- 100- قطعت سورينام على نفسها الالتزامات التالية في إطار الاستعراض الدوري الشامل:
- (أ) التقيد بأعلى المعايير في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سورينام؛
- (ب) مواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال أنشطة بناء القدرات الرامية إلى تحسين التنفيذ والإبلاغ بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي تكون سورينام طرفاً فيها والتي تشمل، في جملة حقوق أخرى، الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ج) العمل بشكل بناء مع المفوضية من أجل المضي قدماً في التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي ليس البلد بعد طرفاً فيها، وكذلك من أجل ضمان إدماج التزاماته النابعة من معاهدات حقوق الإنسان المصدق عليها في نظامه القانوني الوطني؛

- (د) مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في هذا الصدد؛
- (هـ) مواصلة العمل من أجل تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛
- (و) مواصلة الإسهام، على الصعيد الدولي، في النهوض بأمر من جملتها حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصحة والتنمية المستدامة؛
- (ز) مواصلة جهودها من أجل الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية، وتنظيم الحماية القانونية للشعوب الأصلية والقبلية، وضمان اليقين القانوني للجميع؛
- (ح) استعراض وتنفيذ التوصيات التي حظيت بالقبول في الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ط) التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 101- وتتعهد سورينام بالتزامها الكامل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سورينام، وبتشجيع الديمقراطية والحوكمة الجيدة وتعزيز سيادة القانون بوصفها إطاراً أساسياً للازدهار الاقتصادي والسلام المستدام والتعاون الدولي.

Annex

Composition of the delegation

The delegation of Suriname was headed by H.E. Mr. Kenneth Amoksi, Minister of Justice and Police, and composed of the following members:

- Ms. Patricia MEULENHOF, member of the Cabinet of the Minister of Justice and Police responsible for human rights issues / Chair of the Presidential Commission on Land Rights;
 - Ms. Miriam MAC INTOSH, Ambassador, Permanent Secretary Foreign Policy, Ministry of Foreign Affairs, International Business and International Cooperation;
 - Mr. Rakesh GAJADHAR SUKUL, Director of Health, Ministry of Health;
 - Mr. Dew SHARMAN, Deputy Speaker of the National Assembly;
 - Ms. Ilse KRENTEN, Public Prosecutor;
 - Ms. Melinda REIJME, Policy Advisor Bureau Gender Affairs, Ministry of Home Affairs;
 - Ms. Bidiawatie NANDEN-HARPAL, Head of the Bureau for Women and Child Policy, Ministry of Justice and Police;
 - Ms. Nirmala RAMDIN, representative of the Bureau for Women and Child Policy, Ministry of Justice and Police;
 - Ms. Santusha WELZIJN, Chief UN Affairs (Ag.), Human Rights Bureau, Ministry of Justice and Police;
 - Ms. Meryll MALONE, Senior Desk Officer, International Organizations Division, Ministry of Foreign Affairs International Business and International Cooperation.
-